المحاضرة الثامنة: تتمة مراحل التحقيق

توثيق نسبة المخطوط لمؤلفه وتحقيق اسم الكتاب واسم المؤلف

المرحلة الخامسة: توثيق نسبة الكتاب لمؤلفه

تحقيق نسبة الكتاب قضية بالغة الأهمية، فيجب أن يتعرف المحقق مؤلف الكتاب الذي يريد تحقيقه؛ إذ هو واضعه وصانعه؛ ومن تمام الأمانة ومن حقّ مؤلّفه ألا ينسب إليه إلا ما ألّفه.

فإذا كان الأمر كذلك فلا يخلو من احتمالات نذكر منها:

الاحتمال الأول: أن تصرح النسخ الخطية وكتب التراجم بنسبة الكتاب إلى مؤلف ما، فتتوافق وتتعاضد بينها؛ فحينئذ لا إشكال لوضوح الطريق وسهولته؛ وهذا حال كثير من النسخ الخطية.

الاحتمال الثاني: أن تصرح النسخ الخطية بنسبته لمؤلف معيّن، ولكن لا نجد في كتب التراجم ما يثبت ذلك؛ وهذا أيضا لا حرج في اعتماده لأن عدم ذكره في كتب التراجم لا يدل على عدم صحة نسبته يقول الدكتور مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، رمضان عبد التواب: "وعدم ذكر الكتاب في كتب التراجم والطبقات لا يصحّ وحده أن يكون مؤديا إلى الشك في نسبة الكتاب إلى مؤلفه؛ إذ لم تدَّع كتب التراجم يوما أنها أحصت جميع مؤلفات العلماء الذين يرد لهم ذكر فيها؛ ولدينا أمثلة كثيرة على ذلك" ثم مثّل بكتاب الأمثال لمؤرج السدوسي، وكتاب البئر لابن الأعرابي[١].

ولكن لا بد من التريّث في مثل هذا الموقف، وأخذ الحذر بالبحث عن قرائن أخرى تؤيد صحة النسبة أو تنفيها؛ ومما يؤيد صحة النسبة:

- ✓ وثاقة تلك النسخ الخطية.
- ✓ مطابقتها لأسلوب المؤلف وآراءه المذكورة في كتب أخرى له، أو فيما نقلت عنه المصادر الأخرى.
- ✓ ومما يضعف صحة النسبة أو ينفيها:
- ✓ منافاة نص المخطوط لطريقة المؤلف المعهودة؛ منهجية كانت أو علمية أو مذهبية.
- ✓ وجود قرائن تاريخية في النصّ المحقق كأن يذكر فيه حوادث وأشخاص لم يدركهم المؤلف؛ وقد مثل لذلك الشيخ عبد السلام هارون بكتاب: تنبيه الملوك والمكايد، المنسوب للجاحظ "٢٥٥هـ" فلما درس الأستاذ عبد

---

[١] مناهج تحقيق التراث، رمضان عبد التواب ص ٧٤، ٧٥.

السلام هارون نصه وجد بين سطوره ما ينفي هذه النسبة تمامًا؛ إذ وجد من بين أبوابه: نكت مكايد كافور الإخشيدي، ومكيدة توزون بالمتقي بالله، وكافور الإخشيدي كان يعيش في الفترة بين سنتي ١٩٢-٢٥٧هـ، والمتقي كان يعيش في الفترة بين سنتي ٢٩٧-٣٥٧هـ أي: بعد وفاة الجاحظ بنحو أربعين سنة[٢].

الاحتمال الثالث: أن ينسب في النسخ الخطية لمؤلف بعينه؛ بينما نجد في كتب التراجم تشابها أو تطابقا في أسماء المؤلفات بين أكثر من شخص واحد وهو أمر شائع جدًّا؛ فيجوز حينئذ إثبات النسبة الموجودة على المخطوط بشرط انتفاء موانع الإثبات، وذلك بتتبع القرائن الداخلية في النص المحقق إثباتا أو نفيا؛ مثل تحديد المذهب أو التاريخ، وكذا تحكيم قرائن خارجية مثل النقول عن الكتاب أو ما وصف به في كتب التراجم وغيرها.

الاحتمال الرابع: خلوّ الكتاب من النسبة في النسخ المخطوطة؛ مع وجود نسبته في كتب التراجم وغيرها؛ فهذا يتريث الباحث حتى يجمع القرائن الكافية للإثبات أو النفي يقول السيد رزق الطويل:" ويمكن محاولة ذلك بقراءة جيدة للنص المخطوط، فقد يعثر القارئ على اسم المؤلف، أو على عصره، أو يذكر أثناء الصفحات اسم أحد شيوخه، وقد يعرض آراء منسوبة إلى المؤلف المجهول، وهذه الآراء معروفة لدى جمهرة العلماء صاحبها وقائلها.

وفي أغلب الظن سيعثر الباحث على أمارات، أو إشارات تدل على مؤلف بعينه، يغلب على الظن نسبة المخطوط إليه، أو على الأقل تضييق دائرة الظنون." [٣]

وإذا لم نصل إلى القطع يمكن أن ينشر النص المخطوط بنسبة مجهولة، بقصد أن ييسر قراءته للناس، ويذكر المحقق جهوده التي بذلها وما انتهى إليه الأمر بشأنها.

وعلى العموم فالوسائل المعينة على توثيق النسبة وتأكيدها، أو إبطالها وتزييفها، كثيرة: عقلية ونقلية نلخصها فيما يلي:

- البحث في كتب المؤلّف؛ أو تلاميذه ومن جاء بعده، مما قد يكون من إشارات ونقول عنه.

- البحث في كتب العلم الذي صنّف فيه المخطوط؛ فالمعروف أن كتب العلم الواحد تشترك في النقل بعضها من بعض؛ وكلما كان العلم أقرب صلة بموضوع المخطوط كلما زاد احتمال وجود قرائن.

---

[٢] تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص ٤٣؛ مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل، ص٢٠٤.

[٣] مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل، ص ٢٠٣.

ومن أمثلة ذلك: أني أثناء تحقيقي لكتاب معاني القرآن لقطرب ابن المستنير وجدت كثيرا من النصوص في كتب معاني القرآن التي جاءت بعده كمعاني النحاس والزجاج؛ ثم الكتب القريبة منها ككتاب المحتسب في توجيه شواذ القراءات لابن جني؛ ثم بحثت في كتبا أخر تشترك معه في معالجة مسائل اللغة فوجدت نقولا عنه في كثير من كتب اللغة ككتاب الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، أو كتاب خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي.

- فهارس المؤلفين والكتب.

- كتب التراجم والطبقات والبرامج والأثبات والإجازات وغيرها.

- فهارس المخطوطات في المكتبات العامة والخاصة؛ إلا أن إثبات النسبة من مجرد وجودها في فهرس للمخطوطات أمر ضعيف؛ لأن غالب القائمين على ذلك ليسوا من أهل الاختصاص؛ اللهم إلا بعض الفهارس التي يقوم عليها علماء متخصصون.

- قراءة النص لعل الباحث يجد فيه ما يؤكد خطأ النسبة المثبتة على الصفحة الأولى، أو ما يشير إلى علم آخر هو أولى بنسبة المخطوط إليه.

المرحلة السادسة: ضبط عنوان الكتاب، واسم المؤلف

قد يكتب على المخطوط العنوان الذي وضعه له مؤلفه على الصفحة الأولى، أو ذكره في مقدمة كتابه، أو أشار إليه في خاتمة الكتاب، أو أثنائه.

وقد يأتي المخطوط بلا عنوان، وذلك يرجع لضياع الورقة الأولى، أو يكون هناك خرق في موضع العنوان بفعل الأرضة، أو بتلاعب النساخ والتجار لحاجة في نفوسهم، أو يكون العنوان مطموسًا بسبب الرطوبة.

وهناك وضع آخر بأن يأتي المخطوط وقد تغير عنوانه إما للجهل بعنوانه، أو تزييف العنوان لأهداف شخصية، أو تجارية، أو بسبب اجتهاد خاطئ.

في الحالتين الأخيرتين يمكن التعرف على العنوان الصحيح للكتاب بما يأتي:

١ - القراءة المتأنية للكتاب.

٢ - الرجوع إلى فهارس الكتب للوقوف على العنوان، وذلك بذكر موضوع الكتاب، أو مؤلف الكتاب.

لكن على الطالب ألا يثق كثيرا في كتب الفهارس إذ قد يقع فيها خلل من عدة جهات:

- ✓ من جهة سوء الطبعات.
- ✓ من جهة اشتباه الأسماء على المؤرّخين.
- ✓ من جهة ظاهرة الاختصار في أسماء الكتب.

ومن أمثلته:

نسب صاحب هدية العارفين لابن المنيّر الإسكندراني المالكي كتابا بعنوان:"مُخْتَصر التَّهْذِيب لِلْبَغوِيّ" وهذا خطأ والصواب أنه مختصر التهذيب للبراذعي المالكي والمقصود تهذيب المدونة[٤]؛ والذي أوقعه في الخطإ هو اختصار تسمية الكتاب فللبغوي كتاب التهذيب في الفروع للشافعية[٥]، وللبراذعي تهذيب المدونة في الفقه المالكي.

وتبقى بعد ذلك مهمة المحقق عند الاختلاف في تسمية كتاب ما، أن يختار الاسم الملائم لمضمون الكتاب، أو لقرائن أخرى تدل عليه.

ومن أمثلة ذلك ما ذكره الدكتور أيمن رشدي سويد في تسمية كتاب النشر: إذ قد اشتهرت تسميته في الطبعات السابقة باسم (النشر في القراءات العشر)؛ والذي وجده في النسخة الخطية المعتمدة بالإضافة إلى نصّ ابن الجزري في كتب أخرى فاختار أن يكون عنوانه: (نشر القراءات العشر)[٦].

ومن أمثلة ذلك الخلاف الواقع في تسمية كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة حيث يقول محققه سزكين: " ذكر ابن النديم كتبا لأبى عبيدة تتصل بالقرآن: «مجاز القرآن»، مجاز القرآن و «غريب القرآن»، و «معانى القرآن» ثم «إعراب القرآن»، وكذلك صنع من جاء بعد ابن النديم... والذي نظنه أن ليس هناك لأبى عبيدة غير كتاب «المجاز»، وأن هذه الأسماء، أخذت من الموضوعات التي تناولها «المجاز» فهو يتكلم في معانى القرآن، ويفسّر غريبه وفى أثناء هذا يعرض لإعرابه. ويشرح أوجه تعبيره وذلك ما عبّر عنه أبو عبيدة بمجاز القرآن فكلٌّ سمّى الكتاب بحسب أوضح الجوانب التي تولّى الكتاب تناولها... على أننا حين نذهب إلى هذا نستند إلى نصين يثبتانه فهناك عالمان من علماء الغرب الإسلامي يصرحان بالذي نظنه ففي طبقات النحويين للزبيدي" سألت أبا حاتم عن غريب القرآن لأبى عبيدة الذي يقال له المجاز "، وفي فهرس ابن خير الإشبيلي: "... وأول كتاب جمع في غريب القرآن ومعانيه كتاب أبى عبيدة معمر بن المثنى وهو كتاب المجاز" على أن نسخ «المجاز» تحمل هذا الاضطراب في اسم الكتاب ففي نسخة إسماعيل صائب نجد العنوان: «كتاب مجاز القرآن» في أول الجزء الأول، وفى آخره: «النصف الأخير من كتاب غريب القرآن». وفى نسخة مراد منلا يوجد عنوان الكتاب هكذا: «كتاب المجاز لتفسير غريب القرآن»، وتشبهها عبارة الختام في نسخة تونس[٧].

---

[٤] هدية العارفين، إسماعيل باشا البابانى البغدادي، ج١/ ص٩٩.

[٥] هدية العارفين، إسماعيل باشا البابانى البغدادي، ج١/ ص٣١٢.

[٦] النشر في القراءات العشر، مقدمة تحقيق أيمن رشدي سويد، ص٦١.

(٧) مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر ابن المثنى، مقدمة تحقيق فؤاد سزكين، ص ١٧.

ومن أمثلة ذلك ما وجدته من اختلاف في تسمية كتاب قطرب فأحصيت أكثر من أربعة أسماء: معاني القرآن، غريب القرآن، مجاز القرآن، مشكل القرآن، ثم ترجح لي بعد الدراسة أن هذه العناوين اختصار للعنوان الأصلي الوارد في النسخة المخطوطة "معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه".

وأما أسماء المؤلفين، فيقع فيها الخطأ نتيجة التشابه بين الأسماء، منها:

اسم الأب مع الابن، وأحيانا مع الجد.

مثاله: كتاب (الْمسند الصَّحِيح الْحسن من أحاديث السُّلْطَان أبي الْحسن) نسبه في هدية العارفين لابن مرزوق الحفيد(ت ٨٤٢هـ) والصواب أنه لابن مرزوق الخطيب الجدّ (ت٧٢٧) [٨]،

أو يقع التشابه في الكنى والألقاب، مثل الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي "١٧٥هـ" والخليل بن أحمد أبو عبد الله المتوفى سنة ٢٧٩هـ، ومن هنا نسب، د. رمضان عبد التواب إلى الأول كتاب معاني الحروف سنة ١٩٦٩م، ثم جاء د. رمضان ششن في نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ١/ ٤٥٩، ونص على أن هذا الكتاب وكذلك كتاب جمل الإعراب للثاني "٣٧٩هـ" [٩].

وكذلك تعدد في كتب التراث كثير من الأسماء والنسب والألقاب المتشابهة:

مثل الأنباري: أبو البركات أو أبو بكر.

اسم ابن تيمية: الابن والأب والجد.

الفكون الأب والابن والحفيد [١٠].

وغير ذلك؛ من العائلات العلمية التي تتشابه أسماء أفرادها وتتداخل.

ومن هنا فمن واجب المحقق أن يرجع إلى كتب الفهارس، والتراجم، ويستعين في كشف الاشتباه وإزالته بالكتب التي عنيت بالمؤتلف والمختلف، والمتشابه، ونحو ذلك، وفي تراثنا منها كثير وأحسنها:

كتاب المشتبه في الرجال للذهبي.

وتوضيح المشتبه للحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي.

وتبصير المنتبه للحفظ ابن حجر.

وبها يضبط كثيرا من الأسماء المتشابهة ضبطا صحيحًا قويمًا[١١].

---

[٨] هدية العارفين، إسماعيل باشا البابانى البغدادي، ج٢/ ص١٩٢.

[٩] مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل، ص ٢٠٧.

[١٠] انظر: شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية السلفية، أبو القاسم سعد الله، ص٣٧.

[١١] مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل، ص ٢٠٧.